

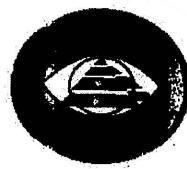
تعليمات تنفيذية
رقم (٩٨) لسنة ٢٠٢١
بشأن
تنمية المديونيات المستحقة على الممولين والمسجلين

في ظل ما تشهده مصلحة الضرائب المصرية من طفرة في مجال التحول الرقمي وما تقوم به من إجراءات بفرض بناء منظومة الكترونية شاملة يكون لها دور محوري في عملية الانتقال لنظام الميكنة الكامل .

وفي إطار حزمة الإجراءات التي تخذلها المصلحة في سبيلها نحو التحول الرقمي، وتحديث المحور المتعلق بتنمية المديونيات (دخل - قيمة مضافة - دمغة - رسم تنمية الموارد المالية للدولة) الخاصة بالسادة الممولين والمسجلين، تمهدًا لنقلها على المنظومة الإلكترونية الجديدة للمصلحة على النحو الذي يتيح لتلك المنظومة القدرة على التعامل مع هذه المديونيات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها .

لذا ، فإن المصلحة تنبه على شعب وإدارات التحصيل / الدين /
العمليات الضريبية المختصة بكلفة المأمoriات والمراكز الضريبية
ضرورة الالتزام بالآتي :-

- تسوية الملفات العاملة وتحديد المديونيات المتعلقة بكل فترة ضريبية بحسب أساس الربط حتى تاريخ التسوية، على أن يتم البدء بالملفات التي بها ضريبة واجبة الأداء من واقع قرارات (لجان داخلية - لجان الطعن - إنهاء منازعات - لجنة إعادة النظر- أحكام محاكم) على أن يتم تحديد هذه الملفات بمعرفة قطاع المعلومات بالإشتراك مع قطاع المناطق وذلك لرفعها على البرنامج المعد لهذا الغرض والذي سيتم إتاحته بمعرفة قطاع المعلومات على مستوى كافة وحدات المصلحة، على أن يتم تحديثها بشكل مستمر لحين نقلها إلى المنظومة الجديدة، ويراعى عند تسوية ملفات القيمة المضافة الأخرى في الإعتبار أوامر الدفع حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ بالنسبة للمركز الضريبي لكتاب الممولين ومتوسطي الممولين وكبار مهن حره، وحتى تاريخ الانضمام لمنظومة الإجراءات المميكنة بالنسبة لباقي المراكز والمأمoriات.



رئيس
مصلحة الضرائب المصرية

- يتولى قطاع المعلومات تصميم برنامج لإدخال أرصدة الممولين / المسجلين تفصيلاً وصولاً إلى رصيد المديونية (حسب نوع كل ضريبة وال فترة الخاصة بها) والرصيد النهائي لكل معمول / مسجل على أن تنتهي كافة المأموريات من هذا العمل خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ بدء التنفيذ، على أن يكون البرنامج متضمناً متابعة معدلات الأداء والتقارير الخاصة بالبرنامج وبعض الملفات الواجب تسويتها بكل مركز أو مأمورية ومتابعة الإدخالات والتقارير الخاصة بشاشة التسجيل لجميع المراكز والمأموريات ، ويتم اخطار الممول / المسجل بقيمة المديونية علي نموذج (٣) سداد بفرض إجراء المصادقات للتحقق من صحة المديونيات قبل رفعها على المنظومة الجديدة .
- يتم إرجاء الملفات الخاصة بالأنشطة الآتية :
 ١. ملفات السيارات (الأجرة - النقل بأنواعه - تأجير السيارات العلاكي).
 ٢. التصرفات العقارية .
 ٣. الملفات التي يقتصر إيراد المعمول فيها على إيراد الثروة العقارية .
- أما فيما يتعلق بالملفات التي تم اتخاذ إجراءات الحجز بشأنها ، يجب إثبات تاريخ توقيع الحجز لاتخاذ الإجراءات القانونية التالية وفقاً لأحكام القوانين الضريبية وقانون الاجراءات الضريبية الموحد وقانون الحجز الإداري .
- يقوم قطاع المناطق والمراكز والمناطق الضريبية بتشكيل غرفة عمليات بفرض المتابعة اليومية لتنفيذ ما جاء بهذه التعليمات، وإعداد التقارير بشكل أسبوعي وعرضها على غرفة العمليات المشكلة بمكتب السيد رئيس المصلحة تمهدًا لعرضها على سيادته.

وعلى قطاعات المصلحة المختصة، متابعة تنفيذ ما ورد بهذه التعليمات التنفيذية بكل دقة.

والله ولی التوفيق !!!

**رئيس
مصلحة الضرائب المصرية**
١٤ / ١١ / ٢٠٢١
" رضا عبد القادر غريب "

صدر في : ٢٠٢١ / ١